

مرسوم سلطانى
رقم ٢٠٠٤ / ١٠٩

بتعديل المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣ / ٢٤ بإنشاء الهيئة العامة
للسناعات الحرفية والمرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣ / ٥٣ بإصدار
نظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية واعتماد هيكلها التنظيمى

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسى للدولة الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٦ / ١٠١ ،
وعلى قانون تنظيم الجهاز الإدارى للدولة الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٧٥ / ٢٦ ،
وتعديلاته ،

وعلى نظام الهيئات والمؤسسات العامة الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩١ / ١١٦ ،
وعلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣ / ٢٤ بإنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية ،
وعلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣ / ٥٣ بإصدار نظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية
واعتماد هيكلها التنظيمى ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسنابا هوات

المادة الأولى : تحرى التعديلات المرافقة على المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣ / ٢٤
والمرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣ / ٥٣ المشار إليهما .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٣ من رمضان سنة ١٤٢٥
الموافق : ١٨ من أكتوبر سنة ٢٠٠٤

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

أولاً : تعديلات المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣ / ٢٤

يستبدل بنص المادة (٣) من المرسوم السلطاني المشار إليه بإنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية النص الآتي :

يتولى إدارة الهيئة مجلس يشكل على النحو الآتي :

| | |
|---------------|---|
| رئيساً | رئيس الهيئة |
| نائباً للرئيس | وكيل وزارة التراث والثقافة لشؤون التراث |
| عضوواً | ممثل لوزارة الاقتصاد الوطني |
| عضوواً | ممثل لوزارة التجارة والصناعة |
| عضوواً | ممثل لوزارة التنمية الاجتماعية |
| عضوواً | ممثل لوزارة السياحة |
| عضوواً | ممثل لوزارة الزراعة والثروة السمكية |
| عضوواً | ممثل لوزارة التربية والتعليم |
| عضوواً | ممثل لوزارةقوى العاملة |
| عضوواً | ممثل للهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية |
| عضوين | على ألا تقل درجة الممثلين المشار إليهم عن درجة مدير عام رئيسيتا جمعيتين من جمعيات المرأة العمانية بالتناوب يحددهما مجلس الوزراء |
| مقرراً | أمين سر المجلس |

ثانياً : تعديلات المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣ / ٥٣

١- يستبدل بنص المادة (٥) من نظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية المشار إليه
النص الآتي :

يجتمع المجلس اجتماعاً عادياً ثلاث مرات في العام بناءً على دعوة من رئيسه للنظر فيما يعرض عليه من موضوعات مدرجة في جدول الأعمال ، ويجوز دعوة المجلس لاجتماع غير عادي بناءً على دعوة من الرئيس ، ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا بحضور ثلثي الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي به الرئيس أو نائبه ، ولا يكون للمقرر صوت معدود .

٢- تضاف المواد أرقام (٦ مكرراً، ٧ مكرراً، ٨ مكرراً) بحسب ترتيبها إلى نظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية المشار إليه على النحو التالي :

مادة (٦) مكرراً: يصدر المجلس اللوائح والقرارات الالزامية لتنفيذ أحكام هذا القانون بعد مراجعتها من وزارة الشؤون القانونية ، وتتضمن هذه اللوائح والقرارات على وجه الخصوص تحديد :

أ - شروط وإجراءات منح تراخيص مزاولة الصناعات الحرفية وتراخيص الأنشطة المرتبطة بها ومددها وحالات وقف أو سحب أو إلغاء التراخيص إدارياً .

ب - الشروط والمواصفات الالزامية توافرها في مشروعات الصناعات الحرفية وعدد العاملين بها وتحديد معدات السلامة الصناعية بالتنسيق مع الجهات الختصة .

ج - المنتجات الحرفية التي يجوز تصديرها أو استيرادها .

د - شروط ضبط جودة المنتجات الحرفية وضوابط تصنيعها وإصدار شهادات ضبط الجودة .

هـ - إجراءات تفتيش مشروعات الصناعات الحرفية للتحقق من تطبيق أحكام القانون .

و - رسوم إصدار تراخيص ممارسة الحرف الصناعية ورسوم تراخيص المشروعات الصناعية الحرفية وتحديدها وحالات الإعفاء منها بعد التنسيق مع وزارة المالية .

ز - قواعد وإجراءات دعم الصناعات الحرفية .

ح - قواعد وإجراءات تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالصناعات الحرفية .

مادة (٧) مكرراً : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام اللوائح والقرارات التنفيذية التي يصدرها رئيس الهيئة بالعقوبات الآتية :

أ - غرامة لا تزيد على مائة ريال عماني بالنسبة لمخالفات شروط ترخيص المشروعات الصناعية الحرفية .

ب - غرامة لا تزيد على مائة وخمسين ريالاً عمانياً بالنسبة لمخالفات شروط جودة المنتجات الحرفية .

ج - غرامة لا تزيد على خمسمائة ريال عماني في حالة مخالفة قواعد تصدير واستيراد المنتجات الحرفية ومصادرة المنتجات المضبوطة ، وفي حالة التكرار تضاعف الغرامة .

مادة (٨) مكرراً : يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع رئيس الهيئة صفة الضبطية القضائية بالنسبة للمخالفات الخاصة بهذا النظام واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه .